

تغيير النظام السياسي في تونس للإصلاح أم لعزل النهضة؟

الدعوة إلى استفتاء شعبي تصطدم بمأزقين دستوري وسياسي



نظام فاقم الفقر والبؤس

التهمة الجاهزة.. أنت تعارض النهضة أنت معادي للثورة

التشكيك في مؤسسات الحكم التي لا تتسق مع رغبات رئيس الحركة راشد الغنوشي، حيث تمترست القواعد وراء أجهزة الكمبيوتر مستعملة فضاعات التواصل الاجتماعي لتوجيه الاتهامات يميناً ويساراً بدءاً بالاتحاد العام التونسي للشغل وصولاً إلى رئيس الجمهورية قيس سعيد.

**أنصار النهضة وقيادتها
يتجددون لتخوين كل من
يطالب بمساءلة الغنوشي
أو بالتدقيق في ثروته**

وتم في هذا الصدد تحشيد أنصار الإسلاميين لنش حرب ضد اتحاد الشغل وخاصة ضد أمينه العام نورالدين الطوبوي الذي قال حرفياً بصوت مرتفع "يجب مراجعة النظام السياسي شبه البرلماني الذي لم ينتج سوى الفشل". بعد ذلك، تم تحويل حزمة الاتهامات نفسها التي تتعدت جميع المعارضين للنهضة بخيانة الثورة إلى رئيس الجمهورية قيس سعيد الذي لم يترك المجال مفتوحاً أمام حركة النهضة لتفعل ما تشاء بقوله بلغة شديدة وموجهة للغنوشي خلال تهنته للتونسيين بعيد الفطر "لتونس رئيس واحد في الداخل كما في الخارج". ويأتي تصريح سعيد كردة فعل على تحركات الغنوشي الدبلوماسية التي تتخافى مع صلاحياته كرئيس للبرلمان والداعمة لحكومة الوفاق ومسكر الإخوان في ليبيا بعدما أصدرت الحركة بياناً هنأ فيه السراج بالسيطرة على قاعدة الوطية.

هذين المثالين الأخيرين يمثلان نموذجين هاميين لسقوط صفة "الثوريين" عن النضويين، فإن لم يكن الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان له الدور الأهم في ثورة يناير فمن له الحق بأن تطلق عليه صفة ثوري بعد عام 2011؟ ثم لماذا يتنكر الإسلاميون لقيس سعيد اليوم إلى دعم الماضى الإيجابية أصبحت محل إجماع في تونس النهضة تنتقل على الرئيس لأنها وجدت فيه أقوى مما كانت تتصور، حيث كانت تراهن على جعله في صفها الداعم للإخوان في كل القضايا وفي كل مكان.

التركي سواء في تونس أو في دول عربية أخرى كصر بأنه معاد للربيع العربي. في السياسة ربما يجد المتابع أعداء القواعد المتحمسة للدفاع عن ابيولوجيا إسلامية تقدسها متوسلة سلاح "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً"، لكن عندما نتحدث عن مفهوم الثورة الذي يريد أن يستأثر به الإسلاميون في تونس رغم أنهم لم يكونوا عناصر سياسة بارزة شاركت فيها، يطرح السؤال عن مدى ارتباط وترابط مفاهيم الثورة والديمقراطية بالفساد. اليست الديمقراطية هي الآلية الأمثل للمطالبة بمحاسبة الجميع بلا استثناء، إذن لماذا تزعج النهضة التي تزعم أنها ثورية وديمقراطية ممن ينادي اليوم من التونسيين بصفة سلمية وليس بإشهار السلاح بالتدقيق في أملاك رئيس برلمانهم.

تدعى النهضة منذ ثورة يناير 2011 أنها الأكثر تماسكا وصلابة بحكم أنها تركزت إلى مؤسسات ديمقراطية ومنتخبة يحاسب فيها الجميع داخل الحركة، إذن لماذا تريد الآن إسكات كل من يدافع لممارسة الفعل الديمقراطي بما لا يخدم مصالحها؟ والأكثر من ذلك ما الفائزة من ديمقراطية تكون على المقاس وناقطة توظف حسب الأهواء لا وفق إرادة الشعب التائق إلى مناخ سياسي شفاف ونزيه لا يعلو فيه صوت أحد سواء كان حاكماً أو معارضاً.

ولم تقتصر تشنجات أنصار النهضة على مهاجمة الناشطين السياسيين أو قيادات الأحزاب، بل شملت أيضاً

وبات التائب وإعلان النفي ضد كل ينتقد النهضة أو رئيسها أو قادتها الذين يتقلدون مناصب هامة في الدولة أشبه بعرف أو عقيدة جاري بهما العمل منذ قرابة عقد، لتصل مرحلة نزوتها مؤخراً حين ثارت ثائرة النهضة ضد نشطاء طالبوا بشكل ديمقراطي سلمي بوجود القيام بجرد يحصر ثروات وممتلكات رئيس الحركة راشد الغنوشي.

ردة الفعل المنشجة من قبل أنصار حركة النهضة على مختلف محامل التواصل الاجتماعي لم تكن اعباطية بل أملاًها تحشيد مؤسسات النهضة التي وصفت في بيانين سياسيين متتاليين كل من تطرق من السياسيين أو الصحافيين أو الإعلاميين لموضوع العريضة التي تطالب بالتدقيق في ثروة الغنوشي بـ"الماجور".

وقد انخرط في هذه الأجنحة المعهود كعادته الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي المحسوب سياسياً على الدوحة لتهام كل من يخرج عن خط المحور القطري -

وسلام حمدي
صحافي تونسي

تونس - برع الإسلاميون واتباعهم في تونس منذ ثورة يناير 2011 في الصاق تهمة "المعادي للثورة" بكل من يعارض حركة النهضة أو حليفاتها تركيا وقطر. كما تفننوا أيضاً في تخوين كل من يمارس الفعل الديمقراطي وكل من يطالب بمحاسبة قادتها على سنوات الفشل في الحكم التي زجت بالبلاد في مستنقعات خطيرة كالإرهاب أو تغلغل الفساد.

يعود قسادة النهضة وانصارها اليوم إلى انتهاز نفس السياسة القائمة على التخوين بعدما ضغط الشارع المحتج افتراضياً على محامل وسائل التواصل الاجتماعي، بحكم ما فرضه الوفاء من عزلة أشبه بتامة يمنع فيها التجمع، للمطالبة بالتدقيق في ثروة رئيس الحركة راشد الغنوشي وحاشيته.

وتجدد ما يوصف بـ"الاذاب الأزرق" الفيديويكي الموالي للنهضة أيضاً لنصب محاكم ومشاوكل لكل من طالب باليات ديمقراطية مساعلة الغنوشي في البرلمان بصفته رئيساً له على خلفية أنشطته الخارجية والدبلوماسية المشبوهة المخشاة للإخوان في الملف الليبي أو لدفعه قبل ذلك لرهن الاقتصاد التونسي للدوحة واتفرة بعدما دفع لترميم اتفاقيتين تجاريتين مشبوهتين تم التصدي لهما من الأحزاب السياسية المعتلة في البرلمان.

وبات التائب وإعلان النفي ضد كل ينتقد النهضة أو رئيسها أو قادتها الذين يتقلدون مناصب هامة في الدولة أشبه بعرف أو عقيدة جاري بهما العمل منذ قرابة عقد، لتصل مرحلة نزوتها مؤخراً حين ثارت ثائرة النهضة ضد نشطاء طالبوا بشكل ديمقراطي سلمي بوجود القيام بجرد يحصر ثروات وممتلكات رئيس الحركة راشد الغنوشي.

ردة الفعل المنشجة من قبل أنصار حركة النهضة على مختلف محامل التواصل الاجتماعي لم تكن اعباطية بل أملاًها تحشيد مؤسسات النهضة التي وصفت في بيانين سياسيين متتاليين كل من تطرق من السياسيين أو الصحافيين أو الإعلاميين لموضوع العريضة التي تطالب بالتدقيق في ثروة الغنوشي بـ"الماجور".

وقد انخرط في هذه الأجنحة المعهود كعادته الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي المحسوب سياسياً على الدوحة لتهام كل من يخرج عن خط المحور القطري -

تمكن من القطع مع نظام الحكم الذي يحمله شق كبير من التونسيين مسؤولية الأزمة التي تعيشها بلادهم. ويساير دعوة الناصفي المحلل السياسي والإعلامي مختار الخلفاوي الذي قال لـ"العرب" إن "المطروح الآن هو الدستور في حوار وطني واسع يقوم على تشخيص متأن لحدود المنظومة القائمة، والتوافق على المراجعات المطلوبة" مضيفاً أن "رئاسة الجمهورية يمكن أن ترعى مثل هذا الحوار".

ورغم أن العديد من الأطراف أعلنت عن دعمها لإعلان رئيس الجمهورية، وبالرغم من أن الدعوات إلى تغيير نظام الحكم بدت متنامية حيث شملت أحزاباً سياسية مختلفة "أبيولوجياً" لكنها اجتمعت حول هذه الدعوات، إلا أن أطرافاً أخرى تدفع إلى اختصار هذه التحركات في محاولات عزل حركة النهضة الإسلامية.

إقصاء للنهضة

مع تعاطل الدعوات إلى وضع حد للنظام السياسي القائم منذ العام 2014 في تونس تتجدد الأسئلة بشأن الأطراف المستفيدة من هذه التحركات لإسما في ظل مشهد سياسي على رمال متحركة. ويقول منتقدو هذه الدعوات إنها تستهدف "الانقلاب" على حركة النهضة الإسلامية، الفائزة في انتخابات 2019 التشريعية، حيث تجمع غالبية الأحزاب التي خرجت منهزمة منها على ضرورة إحداث تعديلات على النظام السياسي. وقال منجي الرحوي إن "أفعال حركة النهضة وممارساتها وتوجهاتها هي التي عزلتها بطبيعتها"، مضيفاً أن "حركة النهضة قامت بكل شيء لكي تعزل نفسها وتكون خارج الممارسة الديمقراطية وكذلك خارج السياق العام، وهي لا تحتاج إلى مناورة ضدها".

وتواجه تونس في الظرف الراهن أزمة سياسية متعددة الأبعاد حيث بدأت تلوح بوادر انهيار الائتلاف الحكومي الذي تشكل حركة النهضة أحد مكوناته، وهو ما جعل بعض الجهات المحسوبة على حركة النهضة تتحدث عن "استهداف ممنهج لها". وفي بيان لها نشرته الأسبوع الماضي تحدثت الحركة الإسلامية عن "استقواء" بعض الأطراف المعارضة لخياراتها بالإجانب من أجل تقويض التجربة الديمقراطية في تونس.

ويقول الإعلامي والمحلل السياسي مختار الخلفاوي في تصريح لـ"العرب" "من الطبيعي أن تترى بعض مكونات المشهد السياسي في هذه التحركات انقلاباً على الشرعية والصندوق". ويضيف الخلفاوي أن "إمكان الضغط الحاصل داخل البرلمان وفي الشارع التونسي أن يجلب الرافضين للتعديلات الدستورية إلى دائرة الحوار". ويشير إلى أن "الجميع (الأطراف السياسية) جرب المغالبة والتذرع بتبرعة الصناديق، وعلم نتائجها. وكان الحوار حول سبل إجراء تعديلات على النظام السياسي تفضي إلى توافقات وطنية

تشهد تونس حراكاً سياسياً كبيراً أفرزته مطالبات بتغيير النظام السياسي الذي فتح نقاشاً جديداً بشأن نظام الحكم؛ إذ تصر العديد من الأطراف على أن هذا النظام، وهو شبه برلماني، ساهم في تغذية الصراعات والمناكفات السياسية التي شتتت جهود الدولة وحالت دون النهوض بالاقتصاد الوطني وإرساء استقرار اجتماعي.

خاصة من حركة النهضة الإسلامية وحلفائها.

ترفض حركة النهضة، عبر ما فهم من تصريحات قياداتها، التوجه إلى القيام باستفتاء شعبي حول النظام السياسي، ويشير المراقبون إلى أن معارضتها ذلك تأتي لكونها الطرف الذي سطر دستوراً على مقاسها.

واعتبر النائب عن الحركة الصحي عتيق أن "من حق كل طرف الدعوة إلى تغيير النظام سياسي أو تقديم مبادرة تشريعية، لكن مع توخي الأساليب الديمقراطية وفي نطاق احترام الدولة ومؤسساتها وليس في سياق دعوات الفوضى وهدم المؤسسات".

ومع توسع دائرة النقاش يتساءل مراقبون عن البديل التي قد يلجأ إليها هؤلاء الرافضون لطبيعة النظام السياسي من أجل إحداث التغيير المنشود.

بعد تأكيد خبراء القانون الدستوري شبه استحالة إجراء أي استفتاء في ظرف الراهن في تونس يبقى التساؤل عن الخطوات المقبلة لمؤيدي هذه الدعوات مطروحا.

وفي حديثه لـ"العرب" يقول منجي الرحوي، وهو نائب عن حزب الوطنيين الديمقراطي الموحّد (يساري)، "هناك أطراف سياسية مختلفة أجمعت على ضرورة تغيير نظام الحكم في تونس". ويضيف الرحوي أن هذه الدعوات تتعلق بعددين، هما "النظام إن كان برلمانياً أو رئاسياً، ويتطلب نقاشاً لن يفضي إلى استخلاص أن هذا النظام أفضل من ذلك بشكل نهائي".

ويتسند الرحوي على أن هناك "بعدها" آخر عملياً أكثر (من الممكن التطرق إليه وإحداث تغييرات بشأنه)، وهو النظام الانتخابي الذي يتعلق بقانون الأحزاب والعبئة الانتخابية والمال السياسي وتمويل الحملات الانتخابية والعلاقة بالخارج وغيرها".

ويتنقد معارضو النظام السياسي الحالي النظام الانتخابي الذي ساهم في حدوث تشنجات داخل البرلمان التونسي، وهو ما جعل مختصين في القانون الدستوري يرجحون أن الحل لهذه المعضلة يكمن في الدفع نحو تنقيح القانون الانتخابي. وفي مرات سابقة لم ينجح مجلس النواب في المصادقة على تعديلات على النظام الانتخابي تشمل قانون العتبة، وهي النسبة الأدنى من الأصوات التي يتوجب على الحزب أو القائمة الانتخابية الحصول عليها للحصول على مقاعد داخل البرلمان.

وتحدد العتبة حالياً نسبة 3 في المئة من الأصوات في الانتخابات التشريعية لأي حزب أو قائمة شريطة عدم استغلال أي محطات تلفزيونية أو جمعيات أو غيرها للدعاية في العملية الانتخابية. وتتقسم الآراء في تونس بشأن قانون العتبة بين من يعتبر أنه يكتسي أهمية خاصة في تنظيم العمل السياسي والحيلولة دون تشنجات البرلمان وكتلة النايبية وبين من يرى أنه يؤسس لمنع التعددية. وفي مقابل ذلك يطرح مراقبون أسئلة أخرى تتعلق بتغيير الآلية التي يتم عبرها تشكيل الحكومة، أي أن يتم إدخال تعديلات على القانون الانتخابي والدستور بطريقة تسمح للحزب الفائز بتشكيل حكومته بغالبية بسيطة.

وتسمح هذه العملية وفقاً لهؤلاء بإجراء تقييم شامل وجرد للعمل الحكومي ومحاسبة الحزب الحاكم على النتائج التي حققها خلال عهده. وقال حسونة الناصفي، وهو قيادي في حركة مشروع تونس ونائب عن كتلة الإصلاح الوطني داخل البرلمان، إن "دعوة حزبا إلى تغيير نظام الحكم ليست وليدة اللحظة، بل كنا قد حددنا هذا المطالب حتى عند تأسيس الحزب في العام 2016".

وشدد الناصفي على أن الحل الأمثل للتمكين من تطبيق هذه الدعوة على أرض الواقع "تحقيق الغالبية المطلوبة داخل البرلمان إجراء تعديل جذري في الدستور ومحاولة تجميع ما يمكن تجميعه من كتل برلمانية للدفع نحو هذه الخطوة". ويقتصر الناصفي مؤتمراً وطنياً للتباحث حول سبل إجراء تعديلات على النظام السياسي تفضي إلى توافقات وطنية

صغير الجديري
صحافي تونسي

تونس - تتاهب تونس بعد سيطرتها على وباء كورونا لخوض معركة جديدة تستهدف هذه المرة تعديل النظام السياسي بعدما أثبت النظام شبه البرلماني فشله في إدارة شؤون البلاد وبعدها تعالت أصوات بعض الأحزاب المناهضة بالقطع مع نظام صاغ في دستور عام 2014. واصطفت خلف دعوات الأحزاب المناهضة بتغيير النظام السياسي منظمات وطنية عديدة على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد، والذي يعد قوة ضاربة في تونس.

مأزق دستوري وسياسي

أعاد الاتحاد العام التونسي للشغل الأسبوع الماضي السجل بشأن نظام الحكم في تونس إلى الواجهة من جديد لينتهي بذلك شبه هدنة سياسية تم الاتفاق عليها بين الأحزاب خلال فترة مواجهة فيروس كورونا المستجد.

والثلاثاء قال الأمين العام للاتحاد نورالدين الطوبوي "للاستفهام الشديد منذ 2014 لدينا أحسن دستور في العالم حسب زعمهم والنهاية فوضى في الصلاحيات بين الرؤساء الثلاثة".

وقال رئيس حزب مشروع تونس، محسن مرزوق، في تصريحات صحافية إن "النظام السياسي في تونس تحول إلى جثة متعفنة"، مطالبا بإرساء جمهورية نائلة وإلغاء نظام الحكم الحالي في بلاده.

لكن خبراء في القانون أكدوا استحالة تطبيق هذه الدعوات على أرض الواقع لغياب الدعائم والركائز القانونية والدستورية لذلك، وهو ما يثير جدلاً بشأن الخطوات المقبلة التي قد يتخذها الرافضون لنظام الحكم الحالي في تونس.

ويقول أستاذ القانون الدستوري سليم الغماني في هذا السياق "منذ سنوات ونحن نتحدث عن الاستفتاء وكأنه الحل، لقد أخطأوا في الدستور".

وأضاف الغماني "على هؤلاء الماندين بتغيير نظام الحكم عبر الاستفتاء نسيان هذه الآلية أصلاً".



ويقوم النظام السياسي في تونس، الذي حدده دستور 2014، على منح صلاحيات واسعة للبرلمان المناطة به مهام تركية الحكومة وتمير مشاريع القوانين، بينما تقتصر مهام رئيس الجمهورية على ملفات الأمن القومي والعلاقات الخارجية. ويوضح الغماني وجهة نظره القانونية بقوله "الدستور الحالي لا يخول للجوء إلى الاستفتاء إلا في حالتين، ورئيس الجمهورية يلجأ في كليهما إلى الحصول على رضى شعبي، إما لقانون صوت عليه البرلمان حسب الفصل 82 أو لتتفق دستور صادق عليه أيضاً البرلمان حسب الفصل 144".

ولفت دعوات إجراء استفتاء على نظام الحكم تأييداً واسعاً شمل حزب مشروع تونس وحزب الغالبية المطلوبة داخل سلمى اللومي (ناشطة سياسية ووزيرة سابقة) والحزب الدستوري الحر بزعامة عبير موسى ورئيس البلاد قيس سعيد الذي كان قد دعا بدوره إلى "سحب الوكالة" وتعديل الدستور والقانون الانتخابي ما جعله يتعرض لحملة واسعة